لم أذهب إلى برشلونة بحثًا عن مكان لفلسطين على خريطة الثقافة العالمية، ولا طلبًا لاعتراف المؤسسات الثقافية الغربية بقضية لم تتوقف، منذ أكثر من قرن، عن إنتاج لغتها السياسية والمعرفية واستعاراتها. ففلسطين ليست موضوعًا ينتظر اكتشافه، ولا جغرافيا للعنف تحتاج إلى وساطة المركز الغربي كي تدخل التاريخ، أو أن يعترف بها. إنها موقع لإنتاج المعرفة والنظرية والممارسة التحررية، كما أنها جزء من تاريخ أوسع للصراعات الاجتماعية والسياسية التي خاضتها شعوب العالم في مواجهة الاستعمار والاستغلال والهيمنة. لكن مشاركتي في مؤتمر READ Barcelona 2026، ممثلًا لمجلة "رمان" الثقافية، فتحت أمامي سؤالًا يتجاوز الحضور الفلسطيني إلى الإمكانات التاريخية لبناء جبهة ثقافية أممية جديدة، تتخذ من مناهضة الاستعمار والرأسمالية ومن الصراعات التحررية في الجنوب العالمي أساسًا لإعادة التفكير في الإنتاج الثقافي وعلاقاته ومؤسساته.

لم تكن فلسطين في المؤتمر قضية هامشية تحتاج إلى الدفاع عن مشروعيتها، أو حتى البحث عن بلاغة مناسبة لتقديمها في السياق الغربي، كما لم تكن قضايا التحرر العربي والجنوب العالمي موضوعات تُطرح لإضفاء التنوع على برنامج ثقافي أوروبي. كان ثمة وعي مشترك، ظهر في النقاشات واللقاءات في المؤتمر، بأن إنتاج المعرفة من هذه المواقع ضرورة فكرية وسياسية ولها راهنيتها، وأن إعادة بناء الخطاب النقدي العالمي لا يمكن أن تستمر وفق تقسيم العمل المعرفي الذي احتفظت بموجبه المؤسسات الغربية بموقع التنظير، فيما أُحيلت المجتمعات المستعمَرة إلى موقع التجربة والشهادة، والقياس.

لا يعني هذا الوعي أن جميع المشاركين امتلكوا التصورات السياسية نفسها، أو أن الاختلافات الفكرية والتنظيمية قد اختفت. لكنه أتاح الانتقال إلى سؤال أكثر تقدمًا من مجرد التضامن (ذلك المصطلح الركيك): كيف يمكن أن تتحول هذه القناعة إلى علاقات تحرير وترجمة ونشر وتعاون تتجاوز التراتبية الثقافية الموروثة من الاستعمار، وتعيد النظر في شروط إنتاج المعرفة نفسها؟ بالنسبة إليّ، كانت هذه إحدى أهم نتائج المشاركة. فقد وجدت في اللقاءات والنقاشات إمكانية فعلية لتطوير تعاونات لا تقوم على نقل الصوت الفلسطيني إلى جمهور عالمي بوصفه صوتًا استثنائيًا يأتي من الحرب والإبادة، بل على التعامل مع التجربة الفلسطينية والعربية باعتبارها مساهمة في إنتاج مفاهيم نقدية عن الاستعمار والمدينة والجسد والحركة والعمل والسلطة والحداثة والأهم المعرفة.

وفي سياق يساري راديكالي، وإذا كانت الماركسية قد علمتنا أن الأفكار لا تُنتج خارج علاقات اجتماعية وتاريخية محددة، فإن السؤال الذي فرضته برشلونة لم يكن متعلقًا بمضمون الخطاب اليساري وحده، بل بقدرته على إعادة تنظيم العلاقات التي تسمح لهذا الخطاب بأن يُنتج ويُترجم ويُنشر ويصل إلى قرائه.

برشلونة: المدينة بوصفها بنية تحتية للمعرفة التحررية

لم تكن برشلونة بالنسبة إليّ مجرد مدينة تستضيف مؤتمرًا دوليًا للكتابة والنشر. فقد كان حضورها المديني، بما يتيحه من مكتبات ومقاهٍ وفضاءات ثقافية ومواقع للاجتماع، وأعلام فلسطينية معلقة على شرفات المنازل والبيوت، جزءًا من التجربة الفكرية نفسها. بدت المدينة (بشكلٍ يتجاوز نظريات التخطيط الحضري التقليدية) في بعض فضاءاتها التي اختبرتها، نموذجًا لإمكان تداخل الحياة الحضرية الحديثة مع تاريخ من التنظيم الاجتماعي والنقابي والحركات التحررية، بحيث لا يبقى الخطاب النقدي حبيس المؤسسة الأكاديمية أو قاعة المؤتمر، وإنما يجد امتداداته في أماكن القراءة والنقاش والاجتماع. ثمة علاقة تستحق التأمل بين المدينة التي تنتج شروط الاجتماع، والثقافة التي تنشأ من هذا الاجتماع. فالكتاب لا يكتسب حياته الاجتماعية من عملية نشره وحدها، والمجلة لا تصبح فاعلًا ثقافيًا بمجرد وجودها في السوق. إنهما يحتاجان إلى فضاءات تسمح بتداول الأفكار ومناقشتها، وإلى جماعات قراءة، ومؤسسات مستقلة، وعلاقات ثقة وتعاون تتشكل خارج الإيقاع المباشر للاستهلاك والعمل المدفوع.

هنا بدا لي أن ما يسميه راي أولدنبرغ "الفضاءات الثالثة" (وهو لفظ كثير التداول في منهجيات التخطيط الحضري ودراسات المدن، بشكل يُخل بمضمونه وفوائده) يمكن أن يشكل مدخلًا لفهم جانب من تجربة برشلونة، وإن كان المفهوم وحده لا يكفي لتفسير الطابع السياسي لهذه الفضاءات. فالمكتبة والمقهى والمركز الثقافي ليست بالضرورة مواقع تحررية، لكنها قد تصبح كذلك حين ترتبط بحركات اجتماعية ونقاشات نقدية وأشكال من التنظيم الجماعي. وما يجعلها مهمة ليس وجودها المادي فحسب، وإنما العلاقات التي تنشأ داخلها، والقدرة التي تمنحها للناس على الاجتماع خارج الإكراه المباشر للدولة أو ضرورات السوق.

المؤرخ إريك هوبزباوم كان موسوعيا شيوعيا (ترجمة)

لم أرَ في برشلونة مدينة خالية من التناقضات الرأسمالية، ولا نموذجًا مكتملًا للحرية الحضرية. فالمدينة نفسها تعيش صراعات تتعلق بالسكن والسياحة والتفاوت الطبقي وحق السكان في فضائهم الحضري (ولعل هذا ما تخبرنا به المظاهرات الجارية هناك). لكن هذه التناقضات لا تنفي ما تتيحه بعض فضاءاتها من إمكانات للتنظيم الثقافي والسياسي. بل ربما تكشف أن الثقافة النقدية لا تنشأ خارج الصراع على المدينة، وإنما من داخله. وهنا تحديدًا حضرت المدن العربية في تفكيري. ففي الوقت الذي كانت فيه المكتبات والمقاهي والفضاءات المستقلة في برشلونة تتيح استمرار النقاشات خارج البرنامج الرسمي للمؤتمر، كنت أفكر في المسارات التي شهدتها القاهرة وبيروت وتونس وعمان ومدن عربية أخرى بعد انتكاسات الانتفاضات العربية التي لم تهزم بعد، وفي ما أصاب بعض فضاءاتها الثقافية من تضييق أمني وهشاشة اقتصادية وتسليع حضري.

لا يتعلق الأمر بمقابلة مبسطة بين مدينة أوروبية حرة ومدينة عربية مقموعة. فهذه المقابلة تعيد إنتاج المركزية الأوروبية التي نسعى إلى نقدها. المسألة أن المدن المختلفة تكشف عن أشكال متباينة من الصراع على الفضاء، وعن علاقات مختلفة بين السلطة السياسية ورأس المال والعمل الثقافي. وما يستحق التحليل هو كيف تستطيع بعض البنى الحضرية أن تحمي إمكان الاجتماع النقدي، بينما تتعرض بنى أخرى للتفكيك أو الاستيعاب أو الإقصاء.

لقد كشفت الانتفاضات العربية أن الشارع والميدان والمقهى والجامعة ليست مجرد أماكن تُمارس فيها السياسة، بل فضاءات تُنتج السياسة من خلالها. وبعد تراجع كثير من تلك الانتفاضات، لم تقتصر عمليات الضبط على ملاحقة الناشطين والتنظيمات، بل امتدت، في سياقات متعددة، إلى شروط الاجتماع نفسها. ومع توسع السياسات النيوليبرالية وإعادة التطوير العقاري وتزايد كلفة الحياة الحضرية، وهذا الهوس الأمني في مدننا العربية، أصبحت بعض الفضاءات الثقافية المستقلة تواجه ضغوطًا مزدوجة: الرقابة السياسية والإقصاء الاقتصادي. إن خسارة مكتبة مستقلة أو إغلاق مركز ثقافي أو تحول مقهى شعبي إلى مشروع استثماري ليست أحداثًا متطابقة في أسبابها أو نتائجها، لكنها قد تشترك في تقليص قدرة الناس على إنتاج ثقافتهم خارج المؤسسات المهيمنة. ولهذا فإن الدفاع عن الثقافة لا يمكن أن ينفصل عن الدفاع عن الحق في المدينة، وعن شروط الاجتماع والعمل والسكن والحركة.

ومن هذا المنظور، تصبح الأممية الثقافية التي ناقشنا إمكاناتها في برشلونة مشروعًا يتجاوز الترجمة والنشر إلى

التفكير في البنية التحتية الاجتماعية والفراغية/المكانية/الحضرية للثقافة. فما معنى أن نؤسس شبكة عالمية للمجلات والناشرين إذا لم نكن معنيين كذلك بالأماكن التي يستطيع القراء والكتّاب والطلاب والعمال الاجتماع فيها؟ وكيف يمكن أن يكون الخطاب الثقافي مناهضًا للرأسمالية إذا لم ينشغل بالتحولات التي تجعل المدينة نفسها سلعة، وتعيد توزيع حق استخدامها وفق القدرة على الدفع؟

من الاتفاق السياسي إلى التعاون المعرفي

في الاجتماعات التي أجريتها باسمي الشخصي وباسم "رمان"، لم يكن الاتفاق على مركزية فلسطين وقضايا التحرر مجرد مقدمة أخلاقية للتعارف. لقد فتح هذا الاتفاق المجال أمام نقاشات أكثر تحديدًا تتعلق بسياسات التحرير والترجمة، وبإمكان تطوير كتابة نقدية متداخلة الحقول والتخصصات، تستفيد من المقاربات المناهضة للاستعمار والرأسمالية ومن تداخل الجغرافيا والتاريخ والفلسفة والعلوم الاجتماعية والنقد الأدبي والفني.

وقد شملت اللقاءات والتفاهمات مؤسسات ومنصات مثل The Funambulist وThe Markaz Review وThe Drift وThe Specter، وغيرها، إلى جانب تواصل مع حركات ومبادرات ثقافية من الصين وأمريكا اللاتينية تنشغل بإنتاج معارف نقدية عن النضالات التحررية العالمية، بل حتى أنها قادرة على تنظيم المظاهرات الداعمة لفلسطين في عدد من المدن اللاتينية الرئيسية.

ولا تكمن أهمية هذه اللقاءات في عدد المؤسسات أو أسمائها، وإنما في طبيعة النقاشات التي أتاحت إمكان التعاون. فقد كان واضحًا أن تطوير خطاب ثقافي تحرري لا يمكن أن يقتصر على إضافة موضوعات جديدة إلى المؤسسات القائمة، بل يقتضي مساءلة المناهج والمفاهيم وسياسات التحرير التي تحدد كيفية تمثيل العالم، ومن يُمنح سلطة تفسيره. فحين نكتب عن فلسطين، على سبيل المثال، لا يتعلق الأمر باختيار موضوع فلسطيني ونشره في مجلة عالمية فحسب. يتعلق الأمر كذلك بالسؤال عن اللغة التي يُكتب بها هذا الموضوع، والمفاهيم التي يجري من خلالها تفسيره، وعلاقة الكاتب بالمحرر والمترجم واللغة والاستعارات، والافتراضات النظرية التي قد تحكم استقبال النص في سياق ثقافي مختلف.

"رمان" في مؤتمر "ريد" ببرشلونة عن النشر الراديكالي وعبدالله البياري يمثلها

وقد اكتسب النقاش حول تداخل الحقول المعرفية أهمية خاصة بالنسبة إليّ. فالاستعمار لا يعمل داخل حدود تخصص أكاديمي واحد؛ إنه يعيد تشكيل الأرض والقانون والجسد والعمل واللغة والذاكرة والحركة، والعدسة المفاهيمية والحقلية التي تدرسهم. ومن ثم فإن إنتاج معرفة نقدية راديكالية عنه يستدعي مقاربات تستطيع تجاوز التقسيمات الصارمة بين الجغرافيا والأنثروبولوجيا والتاريخ والعمارة والنقد الثقافي، دون التخلي عن الدقة المنهجية التي يقتضيها كل حقل. ولا يعني هذا التداخل أن المنهجيات المختلفة قابلة للدمج دون توتر، أو أن مجرد وصف البحث بأنه مناهض للاستعمار يجعله كذلك. فالمعيار الأهم هو قدرته على كشف علاقات القوة التي قد تحجبها المفاهيم الموروثة، وعلى مساءلة موقع الباحث والمؤسسة واللغة داخل إنتاج المعرفة. (أتذكر نقاشًا مع محرر European Book Review عن معنى وجدوى قراءة ومراجعة كتاب ما فلسطينيًا وعربيًا في لحظة الحرب، وكيف أن العقلية الغربية فقدت هذه القدرة المواجهاتية لامتحان معرفها).

وفي هذا السياق، كان الاهتمام بالتعاون مع منصات وحركات من الصين وأمريكا اللاتينية مهمًا من زاوية أخرى. فالأممية التي نحتاجها لا ينبغي أن تكون علاقة ثنائية بين الجنوب العالمي وأوروبا، ولا أن تعيد بناء مركز جديد يحتكر الاعتراف والتوزيع، ولا يستعير سياسات التحرير والترجمة وكأنها أمور مفهومة ضمنًا. إنها تحتاج إلى علاقات أفقية ومتعددة الاتجاهات، تسمح بتداول التجارب والمفاهيم بين مجتمعات خاضت أشكالًا مختلفة من الاستعمار والتبعية والصراع الطبقي. لكن علينا الحذر من التعامل مع الجنوب العالمي بوصفه كتلة سياسية متجانسة. فالصين وأمريكا اللاتينية والعالم العربي ليست مواقع متطابقة في علاقاتها برأس المال والدولة والاستعمار. وحتى داخل كل منها، توجد تناقضات طبقية وسياسية وثقافية عميقة. ولذلك، فإن قيمة التعاون الأممي لا تكمن في افتراض وحدة جاهزة بين هذه المواقع، بل في بناء معرفة مشتركة تستطيع فهم اختلافاتها وتناقضاتها، وإنتاج أشكال من التضامن لا تلغي الخصوصية التاريخية لكل تجربة.

من يملك حق إنتاج النظرية؟ التحرير والترجمة في مواجهة التقسيم الاستعماري للمعرفة في الحرب والإبادة

لم تكن النقاشات التي خضتها في برشلونة حول الترجمة والتحرير والنشر مجرد تفاوض على انتقال نصوص بين مجلات ومؤسسات ثقافية مختلفة. لقد كانت، في جوهرها، نقاشات حول إنتاج المعرفة نفسها، وحول التقسيم التاريخي للعمل الفكري الذي منح بعض المجتمعات والمؤسسات سلطة صياغة المفاهيم، بينما حصر مجتمعات أخرى في موقع إنتاج التجارب والشهادات والمواد الخام التي تتحول، بعد انتقالها إلى مؤسسات المركز، إلى معرفة نظرية معترف بها.

من هنا اكتسب هذا الانكشاف معنى يتجاوز التعاون المهني بين الناشرين والكتّاب والمحررين والمترجمين. فقد انطلقت النقاشات من وعي بأهمية إنتاج معرفة نقدية من مواقع الاستعمار والمقاومة، ومن ضرورة تجاوز الفصل بين الحقول المعرفية الذي كثيرًا ما يعجز عن تفسير العلاقات المتشابكة بين الرأسمالية والعنصرية والجندر والمدينة والجسد والحركة. لكن الأهم بالنسبة إليّ أن هذه النقاشات لم تتعامل مع المعرفة المناهضة للاستعمار باعتبارها مجرد إضافة موضوعية إلى الحقل الثقافي العالمي، وإنما فتحت المجال للتفكير في تغيير شروط إنتاجها وتداولها. فليس كافيًا أن تنشر مؤسسة غربية نصوصًا عن فلسطين أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية حتى تصبح ممارستها المعرفية مناهضة للاستعمار. السؤال هو ما إذا كانت هذه المؤسسة مستعدة لإعادة النظر في سلطة التحرير، وفي معايير اختيار النصوص، وفي علاقات الكاتب والمترجم والمحرر، وفي الافتراضات النظرية التي تجعل بعض أشكال المعرفة قابلة للتداول وأخرى عصية على الاعتراف. هنا تبدو العودة إلى أدبيات سيلفيا وينتر ضرورية. ففي مشروعها النقدي، ولا سيما في نصها "زعزعة استعمارية الوجود/السلطة/الحقيقة/الحرية"، لا تكتفي وينتر بتوجيه النقد إلى استبعاد الشعوب المستعمَرة من مفهوم الإنسان، بل تكشف كيف جرى تقديم تصور تاريخي وأوروبي مخصوص للإنسان بوصفه التعريف العام والكوني للإنسانية. إن المشكلة، بهذا المعنى، ليست أن الحداثة الأوروبية لم تشمل الجميع داخل مفهومها عن الإنسان، وإنما أنها جعلت تصورًا معينًا للوجود البشري معيارًا تُقاس عليه بقية التجارب الإنسانية. وإذا نقلنا هذا النقد إلى مجال الإنتاج الثقافي، يصبح السؤال أكثر جذرية: ماذا يحدث حين تتحول المفاهيم التي تنتجها مؤسسات معرفية متمركزة في أوروبا وأمريكا الشمالية إلى لغة كونية يُطلب من العالم كله أن يصف نفسه من خلالها؟ وكيف يمكن للترجمة أن تعيد إنتاج هذه الكونية المزعومة، حتى حين تنقل نصوصًا مناهضة للاستعمار؟ ليست

المسألة أن المفاهيم الأوروبية غير صالحة لفهم المجتمعات الأخرى، أو أن المعرفة ينبغي أن تُحبس داخل خصوصيات ثقافية مغلقة. فمثل هذا الموقف قد ينتهي إلى نسبية تعجز عن بناء أي مشروع تحرري أممي. ما تقترحه قراءة وينتر، كما أفهمها، هو زعزعة الموقع الذي يمنح نموذجًا تاريخيًا واحدًا سلطة تعريف الإنسان والعالم، وفتح المجال أمام تصورات أخرى للوجود والمعرفة والحياة الاجتماعية. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى الثقافة الفلسطينية. فحين يُطلب من الفلسطيني أن يشرح تجربته بلغة إنسانية مجردة، منفصلة عن تاريخ الاستعمار الاستيطاني وعلاقات الملكية والعنف العسكري والتهجير، فإن الترجمة قد تتحول إلى عملية تجريد سياسي. تصبح النكبة مأساة، والاستعمار نزاعًا، والمقاومة موضوعًا أخلاقيًا مجردًا، وتُعاد صياغة التجربة الفلسطينية داخل مفاهيم قد تحجب بنيتها التاريخية بدل أن تكشفها. ولا يعني ذلك أن كل ترجمة إلى الإنجليزية أو الفرنسية تنتج هذه النتيجة، وإنما أن الترجمة مجال للصراع على المفهوم، وليست مجرد وسيلة لنقله.

باحثو الهولوكوست والإبادة الجماعية يسيرون في حقل ألغام (ترجمة)

وهنا يصبح عمل طلال أسد حول الترجمة الثقافية بالغ الأهمية. فقد بيّن أن ترجمة الثقافات في الأنثروبولوجيا لا تجري بين أطراف متساوية القوة، وأن قدرة لغة أو مؤسسة على تمثيل الأخرى ترتبط بعلاقات تاريخية من الهيمنة. ليست المشكلة في إمكان فهم الآخر، وإنما في الشروط التي تمنح بعض المؤسسات سلطة وصفه، وتسمح لها بتحديد ما يُعد تفسيرًا مقبولًا لحياته ومعتقداته وممارساته. يمكن أن نقرأ عملية التحرير من المنظور نفسه. فالمحرر الذي يطلب من كاتب فلسطيني إعادة صياغة مفهوم سياسي كي يصبح أكثر قابلية للفهم لدى جمهور دولي لا يمارس بالضرورة رقابة واعية أو مباشرة. لكنه قد يشارك، من خلال المعايير التي ورثتها مؤسسته، في إعادة إنتاج علاقة غير متكافئة بين من يمتلك سلطة التفسير ومن يُطلب منه أن يجعل تجربته قابلة للتفسير. وهذا ما يجعل التحرير مسألة سياسية بالمعنى العميق، لا لأن كل قرار تحريري يخفي موقفًا أيديولوجيًا متعمدًا، بل لأن المعايير المهنية نفسها تتشكل تاريخيًا داخل مؤسسات وعلاقات قوة محددة. غير أنني لا أريد أن أستبدل سلطة المحرر الغربي بسلطة مقابلة تدّعي امتلاك الحقيقة بحكم الموقع الجغرافي أو الهوية الوطنية. فالموقعية لا تمنح صاحبها عصمة معرفية، ولا

تجعل التجربة المباشرة بديلًا عن التحليل. إن المعرفة التحررية تحتاج إلى النقد والمساءلة والتدقيق بقدر حاجتها إلى تفكيك التراتبيات الاستعمارية.

ومن هنا يمكن أن تصبح العلاقة بين الكاتب والمحرر والمترجم علاقة إنتاج نظري مشترك، لا مجرد علاقة بين منتج للنص ووسيط لنقله. ففي أفضل إمكاناتها، لا تكتفي هذه العلاقة بتحسين النص، بل تسمح بتغيير الأسئلة التي ينطلق منها، وتوسيع المفاهيم التي يستخدمها، ومساءلة الحدود المعرفية التي تحكم تلقيه. لكن هذه العلاقة لا يمكن أن تكون متكافئة إذا تجاهلنا شروطها المادية والاقتصادية. فمن يمتلك الوقت لإعادة كتابة النص؟ ومن يحصل على الأجر؟ ومن يملك حقوق النشر والترجمة؟ ومن يُنسب إليه العمل النظري الناتج عن النقاشات التحريرية؟ ومن يملك المؤسسة التي تمنح النص شرعيته وانتشاره؟

هنا نقدم والتر بنيامين باعتباره مدخلًا إلى السؤال عن جهاز الإنتاج نفسه. فالمؤلف الذي يكتب ضد الاستغلال داخل بنية إنتاج تعيد إنتاج الاستغلال لا يستطيع الاكتفاء بصحة موقفه السياسي. عليه أن يسأل عن علاقته بجهاز النشر، وعن إمكان تحويل هذا الجهاز من وسيلة لتوزيع المنتجات الثقافية إلى مجال لإنتاج علاقات اجتماعية مختلفة. ومن ثم فإن تقسيم العمل المعرفي بين المركز والأطراف لا يمكن تفسيره بالملكية الاقتصادية وحدها، رغم مركزيتها. إنه يتصل كذلك بتاريخ طويل من التصنيفات العرقية والحضارية واللغوية التي حددت من يُعترف به بوصفه منتجًا للنظرية، ومن يُعامل بوصفه موضوعًا لها. فالقيمة الحقيقية للفكر الأسود الراديكالي تكمن، جزئيًا، في قدرته على مساءلة الافتراضات التي تعاملت مع التجربة الأوروبية بوصفها النموذج العام لتاريخ الصراع الطبقي. وهذا النقد لا يلغي ضرورة تحليل الاستغلال والعمل والتراكم، وإنما يدفعنا إلى إعادة التفكير في تاريخ تشكلها وعلاقاتها بالاستعمار والعنصرية، وهو ما قدمه مؤتمر READ عبر استضافته منصات إفريقية وجنوب عالمية.

خطايا الإغفال عند هابرماس (ترجمة)

من هنا، يمكن أن يصبح التعاون الثقافي الأممي مشروعًا لإنتاج النظرية من مواقع متعددة، لا مجرد مشروع لتوسيع

تمثيل الجنوب العالمي داخل المؤسسات القائمة. وتصبح الترجمة وسيلة لتغيير اللغة النظرية المتداولة، والتحرير ممارسةً لإعادة توزيع سلطة إنتاج المعنى، والنشر مجالًا لبناء علاقات تعاون أكثر عدالة بين المؤسسات والكتّاب والقراء.

لكن هذا المشروع لن يكون تحرريًا بمجرد تبنيه مفردات مناهضة الاستعمار. فالمفاهيم النقدية نفسها يمكن أن تتحول إلى رأسمال رمزي، وإلى علامات على التميز الأكاديمي والثقافي، وإلى سلع داخل سوق النشر الدولي. وقد يصبح مصطلح "نزع الديكولونيالية" لغة مؤسسية رائجة، بينما تبقى علاقات العمل والتمويل والملكية والتوزيع دون تغيير. لذلك، فإن السؤال الذي أحمله من برشلونة لا يتعلق فقط بما سنكتبه مع هذه المجلات والمنصات، بل بكيفية الكتابة معها، وبالعلاقات التي يمكن أن نؤسسها من خلال هذه العملية. كيف نجعل التعاون التحريري مساحة لإنتاج مفاهيم جديدة، لا مجرد مناسبة لتبادل النصوص؟ وكيف نضمن أن تكون الترجمة ممارسة متبادلة تعيد توزيع المعرفة، لا قناة أحادية تنقل تجارب المستعمَرين إلى أسواق المركز؟ وكيف نربط هذا العمل بالفضاءات الاجتماعية التي تجعل المعرفة قابلة للتحول إلى ممارسة جماعية؟

إن الأممية الثقافية التي أتصور إمكانها ليست مشروعًا لتوحيد لغات العالم داخل قاموس نظري واحد، ولا مشروعًا لإقامة جزر معرفية منفصلة باسم الخصوصية. إنها محاولة لبناء شروط تسمح للمفاهيم بأن تسافر وتتغير وتدخل في صراع، دون أن تُنتزع من تاريخها أو تُختزل إلى ما تستطيع المؤسسة المهيمنة استيعابه. وهذا، بالنسبة إليّ، هو المعنى الأكثر راديكالية للتحرير والترجمة والنشر: ألا يقتصروا على إنتاج نصوص عن التحرر، بل أن يشاركا في تغيير العلاقات التي تحدد من يستطيع إنتاج النظرية، ومن يمتلك حق تسميتها، ومن يملك الموارد التي تسمح لها بالاستمرار.

"رمان": فلسطين موقعًا لإنتاج المعرفة

وعليه؛ لا يمكن النظر إلى مشاركة "رمان" في برشلونة بوصفها مجرد محاولة لتوسيع حضور مجلة فلسطينية في شبكات النشر العالمية. فالمجلة التي اتخذت من الفنون والآداب والنقد والسياسة والمدينة مجالًا لصحافتها الثقافية، تنتمي إلى تاريخ أطول من المحاولات الفلسطينية لإنتاج مؤسسات ثقافية لا تفصل السؤال الوطني عن أسئلة الحرية الاجتماعية والفكرية. لقد أنتج الفلسطينيون، منذ ما قبل النكبة وبعدها، صحافةً ومجلات ومؤسسات بحثية وأدبية كان

عليها أن تعمل في مواجهة شروط استثنائية من التهجير والمصادرة والمنفى والرقابة. لكن اختزال هذا التاريخ إلى ثقافة مقاومة بالمعنى الضيق قد يحجب غناه وتناقضاته. فالثقافة الفلسطينية لم تكن مجرد استجابة للاحتلال، وإنما كانت كذلك مشاركة في تشكيل الحداثة العربية، وفي نقاشات الأدب والفن والمدينة والطبقة والجندر واللغة والهوية. ومن الظلم المعرفي أن تُقرأ فقط من خلال الحدث الاستعماري الذي يحاول إخضاعها. في هذا المعنى، تكتسب تجربة "رمان" خصوصيتها من انشغالها بالثقافة بوصفها مجالًا للنقد وإنتاج الرأي، لا مجرد مساحة للتعريف بالأعمال الفنية والأدبية. فالصحافة الثقافية ليست خدمة إخبارية تنقل أخبار المعارض والكتب والأفلام، وإنما ممارسة تساهم في تشكيل الأسئلة التي نطرحها على هذه الأعمال ومواقعها وخطابها وفاعليتها، وعلى المؤسسات التي تنتجها، وعلى المجتمع الذي تتداول داخله.

إن هذا الطموح لا يعفي المؤسسة الثقافية الفلسطينية من مساءلة شروط عملها، بل لعل الحاجة إلى هذه المساءلة تصبح أكبر حين تكون المؤسسة معنية بالتحرر والاستقلال والمقاومة. كيف يمكن لمجلة مستقلة أن تضمن استمراريتها في اقتصاد إعلامي تتراجع فيه موارد الصحافة، وتتزايد فيه تبعية المؤسسات الصغيرة للمنح والمشروعات المؤقتة؟ كيف تحافظ على استقلال قرارها التحريري من دون أن تحول الاستقلال إلى فضيلة أخلاقية مجردة؟ وكيف تدفع مقابل العمل الثقافي بصورة عادلة، وتوسع دائرة كتّابها وقرائها، من دون أن تصبح أسيرة معايير التمويل أو حسابات الانتشار الرقمي؟

منقذو فالتر بنيامين المحتملون (ترجمة)

لا أطرح هذه الأسئلة من موقع خارجي عن "رمان"، بل من داخل تجربة العمل الثقافي الفلسطيني فيها، كاتبًا ومحررًا ومترجمًا. فليس الاستقلال وضعًا قانونيًا يُعلن مرة واحدة، ولا صفة تُكتسب بمجرد الابتعاد عن التمويل الحكومي. إنه علاقة متغيرة بين الموارد والقرار التحريري والعمل والقراء. وقد تكون المؤسسة مستقلة في مضمونها، لكنها تعاني تبعية تقنية لمنصات النشر العالمية، أو هشاشة مالية تحد من قدرتها على التخطيط طويل المدى، أو تفاوتًا في توزيع

العمل بين من يستطيع الكتابة مجانًا ومن لا يستطيع. ولذلك، فإن بناء تعاونات مع مجلات ومنصات ودور نشر دولية لا ينبغي أن يُفهم بوصفه بحثًا عن اعتراف خارجي، وإنما بوصفه محاولة لتوسيع القدرة على العمل الثقافي نفسه. ما يهم ليس عدد المؤسسات التي نلتقيها، بل ما الذي يمكن أن يتغير في شروط إنتاج النصوص وترجمتها ونشرها ووصولها إلى القراء بعد تلك اللقاءات. هنا تحديدًا أرى أن تجربة برشلونة تستحق التفكير. فحين نناقش مع ناشرين وكتّاب إمكان التعاون، لا تكون المسألة في جوهرها نقل نص فلسطيني من العربية إلى الإنجليزية، أو العكس. إنها اختبار لإمكان تجاوز تقسيم العمل المعرفي الذي جعل مناطق واسعة من الجنوب العالمي موضوعًا للبحث والشهادة، فيما احتفظت المؤسسات المتمركزة في الشمال بسلطة أكبر على إنتاج المفاهيم وتحديد ما يستحق الترجمة والنشر. وليس المقصود أن هذا التقسيم مطلق، أو أن المثقفين العرب والفلسطينيين لم ينتجوا نظرية عابرة لحدودهم. بل إن المشكلة تكمن في البنية غير المتكافئة التي تحدد حركة المعرفة، وفي الأسواق واللغات والمؤسسات التي تمنح بعض الأعمال انتشارًا عالميًا وتحصر أعمالًا أخرى في دوائر ضيقة، بصرف النظر عن قيمتها.

من يملك الثقافة العربية؟

إذا كان النقاش في برشلونة قد فتح أمامي أفقًا للتعاون الأممي، فإنه أعادني في الوقت نفسه إلى سؤال أكثر إلحاحًا يتعلق بالسياسات الثقافية العربية: ما الذي يعنيه أن تنفق دول عربية موارد ضخمة على المؤسسات الثقافية والمهرجانات والمتاحف وأسابيع التصميم والبينياليات والصناعات الإبداعية، والجوائز الأدبية، بينما تظل مساحات واسعة من الإنتاج الثقافي المستقل معرضة للهشاشة والرقابة والتهديد؟

لا يعني ذلك القطع بأن الدولة تفسد الثقافة بمجرد تمويلها، أو إن السوق يلغي استقلال الفن بمجرد دخوله إليه. فالتاريخ العربي الحديث يقدم أمثلة على مؤسسات ثقافية عامة ساهمت في توسيع رقعة المعرفة والنشر وإتاحة الفنون والآداب لشرائح مجتمعية واسعة (وشاهدنا سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت)، كما أن التمويل الخاص أو المستقل لا يضمن، في ذاته، الحرية أو العدالة. المسألة الأهم هي تحديد طبيعة المؤسسات، وآليات اتخاذ القرار فيها، وعلاقاتها بالسلطة ورأس المال، ومن يستفيد من مواردها، ومن يُستبعد من فضاءاتها، لكن ثمة تحولًا يستحق النقد في عدد من الاقتصادات العربية المعاصرة، يتمثل

في إدماج الثقافة داخل استراتيجيات الاستثمار والسياحة والعلامة الوطنية والتطوير العقاري. هنا لا يعود المتحف أو المهرجان أو الحي الثقافي مؤسسة معنية بإنتاج المعرفة والجمال فحسب، بل يصبح جزءًا من منظومة أوسع لإعادة تشكيل صورة الدولة، واجتذاب الاستثمارات، ورفع القيمة العقارية، وإنتاج شرعية سياسية داخلية وخارجية. ويمكن لهذا التحول أن ينتج مؤسسات ذات قيمة فنية ومعرفية حقيقية، وأن يتيح فرص عمل وتدريب وبنية تحتية ثقافية جديدة، لكن ذلك لا يلغي ضرورة مساءلة شروط العمل فيها، أو علاقة هذه الاستثمارات بالمدينة، أو موقع الفئات الشعبية من جمهورها وبرامجها، أو حدود النقد السياسي المسموح داخلها، وبشأنها. فالمفارقة لا تكمن في وجود متحف عالمي داخل دولة سلطوية، وإنما في احتمال أن تصبح حرية عرض الأعمال الفنية منفصلة عن حرية التنظيم والتجمع والاعتراض والتعبير خارج جدران المتحف.

من هنا ينبغي أن نقرأ السياسات الثقافية العربية في علاقتها بالطبقة. فمن يملك الوقت والمال والقدرة على الحركة لحضور الفعاليات الثقافية؟ ومن يستطيع الحصول على التعليم الفني؟ ومن يملك حق الوصول إلى المؤسسات الممولة؟ ومن يعمل في تنظيم المعارض والمهرجانات، وبأي أجور وعقود وضمانات؟ وأي أنواع من الثقافة تحظى بالدعم لأنها قابلة للتسويق دوليًا، وأي أنواع تُترك خارج شبكات التمويل لأنها لا تحقق عائدًا رمزيًا أو اقتصاديًا سريعًا؟

لا تتعلق هذه الأسئلة بالمؤسسات الكبرى وحدها، وإنما بالصحافة الثقافية كذلك. فحين تصبح الموارد مركزة في عدد محدود من الجهات، لا يقتصر أثر ذلك على تحديد ما يمكن نشره، بل يمتد إلى تحديد ما يمكن التفكير فيه بوصفه مشروعًا قابلًا للاستمرار. وقد لا يحتاج الضبط الثقافي إلى رقابة مباشرة حين تستطيع شروط التمويل وسوق العمل والتوزيع أن تحدد مسبقًا حدود الممكن، والمقبول.

التطبيع بوصفه إعادة تنظيم للمجال الثقافي

تكتسب هذه الأسئلة معنى سياسيًا أكثر حدة وراهنية عند النظر إلى علاقة الثقافة العربية بفلسطين، وإلى التحولات التي رافقت مسارات التطبيع العربي الرسمي مع إسرائيل، سابقًا ولاحقًا. فالتطبيع ليس مجرد تبادل دبلوماسي بين دولتين، ولا يقتصر على الاتفاقات الأمنية والتجارية. إنه قد يتضمن إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والأكاديمية والإعلامية والثقافية، وإنتاج لغة سياسية جديدة وتوطينها في اليومي المعيش للمواطن العربي، لتحويل الصراع

الاستعماري إلى خلاف بين أطراف متكافئة، أو إلى مشكلة يمكن تجاوزها بالتعاون الإقليمي والتنمية والاستثمار، لذا علينا التنبه للمستويات المختلفة من هذه العملية. فليست كل علاقة عابرة للحدود تطبيعًا، ولا يمكن اختزال المواقف الثقافية المعقدة إلى قوائم ولاء وخيانة. إن معيار النقد ينبغي أن يكون طبيعة العلاقة المؤسسية، ودورها في إضفاء الشرعية على الاستعمار أو تبييض سياساته، ومدى ارتباطها بمؤسسات الدولة والأجهزة المشاركة في القمع والإقصاء.

إن المشكلة الأولى بالمواجهة هنا، أن ثمة أيضًا ميل نيوليبرالي، تراعه الدولة القطرية الحديثة (الأقرب للساداتية)، إلى فصل الثقافة عن تاريخها السياسي والاجتماعي، وتقديمها بوصفها لغة محايدة للحوار والتسامح (في صورته المرسومة من قبل الرجل الأبيض)، حتى حين يجري هذا الحوار داخل علاقات غير متكافئة من القوة. تصبح فلسطين، في هذا التصور، موضوعًا إنسانيًا يستدعي التعاطف فقط، لا قضية سياسية تتصل بالأرض والعودة والسيادة والعدالة وإنهاء الاستعمار.

وقد كشفت الإبادة في غزة عن هشاشة هذا الفصل بين الثقافي والسياسي؛ فحين تُدمَّر غزة كلها بجامعاتها ومكتباتها ومسارحها ومراكزها الثقافية، ويُقتل الكتّاب والفنانون والصحافيون، لا يعود ممكنًا التعامل مع الثقافة بوصفها قطاعًا مستقلًا عن شروط الحياة المادية للمواطن الغزي. يصبح الدفاع عن الثقافة دفاعًا عن البشر والأماكن والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي تجعل إنتاجها ممكنًا. ولعل إحدى أهم مهام الصحافة الثقافية الفلسطينية اليوم هي مقاومة تحويل هذا التدمير إلى صور مأساوية منفصلة عن بنيته السياسية، وتاريخه الاستعماري، والأهم منطلقاته الإمبريالية وأطوارها الرأسمالية. فالأرشيف الفلسطيني ليس مجرد سجل للخسارات، كما أن الثقافة الفلسطينية ليست مجرد شهادة على العنف. إنها ممارسة مستمرة لإنتاج الحياة والمعرفة في مواجهة محاولات محوهما، وتستحق أن تُقرأ أيضًا من خلال اختلافاتها الداخلية وأسئلتها الجمالية والاجتماعية، لا من خلال وظيفتها الوطنية وحدها، وبالذات في ظل أزمة المشروع الوطني الفلسطيني.

يأتي مؤتمر برشلونة هنا ليفتح نوافذ للثقافة والمعرفة الفلسطينية بمعزل عن أزماتها البيروقراطية والمؤسساتية الثقافية (أو الثقافوية)، على العالم الخارجي، لتعود فلسطين وثقافتها جزءًا من ثقافة عربية تقف في مواجهة تعاضد

البنية الاستعمارية والرأسمالية والحداثية الغربية، كتفًا بكتف مع أمم وشعوب العالم الأخرى.

فلسطين وإيران والحرب: الثقافة أمام الإمبريالية المعاصرة

لم تكن تجربة برشلونة منفصلة عن الحرب التي أعادت تشكيل الإقليم خلال السنوات الأخيرة، من الإبادة في غزة إلى المواجهة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، وما رافقها من اتساع دوائر العنف والتهديد والتدخل العسكري في المنطقة، والتواطؤ مع إسرائيل والغرب. تفرض هذه اللحظة على اليسار الثقافي سؤالًا يتجاوز إدانة الحرب بوصفها مأساة إنسانية. فالحروب لا تحدث خارج الاقتصاد السياسي، ولا يمكن فهمها بمعزل عن علاقات القوة التي تنظم التجارة والطاقة والتسليح والحدود والسيادة. كما أن الرأسمالية العالمية ليست مجرد نظام لتبادل السلع، وإنما منظومة تاريخية تتداخل فيها الأسواق مع الدول والمؤسسات العسكرية والقدرة على فرض شروط التبادل وعلاقات الإنتاج بالقوة، لكن هذا لا يعني أن كل حرب يمكن تفسيرها مباشرة بمصلحة اقتصادية واحدة، أو أن جميع الدول المتورطة فيها تؤدي الوظيفة نفسها. فالتفسير الماركسي الذي يختزل السياسة إلى حسابات النفط أو أرباح شركات السلاح يفقد قدرته على تحليل التاريخ الفعلي، بما يتضمنه من تناقضات أيديولوجية واستراتيجيات أمنية وصراعات داخل الطبقات الحاكمة.

إن نقد التدخل العسكري الأمريكي والإسرائيلي في إيران لا يتطلب تبرئة النظام الإيراني وغض البصر عن سياساته، ولا إنكار التناقضات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع الإيراني. كما أن نقد الأنظمة العربية لا ينبغي أن يتحول إلى تجاهل لاختلاف مواقعها ومصالحها في الصراع الإقليمي، ووقوف أغلبها إلى جانب الاحتلال والولايات المتحدة ربيبته. فالأممية التحررية لا تقوم على توزيع البراءة بين الدول، بل على الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ورفض إخضاعها للحرب والهيمنة الخارجية والقمع الداخلي.

وهنا تكمن إحدى المهام الفكرية الصعبة أمام اليسار الراديكالي المعاصر، وكتاباته النقدية: أن يطوّر تحليلًا للإمبريالية لا ينتهي إلى اصطفاف تلقائي خلف كل سلطة تدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة، وأن يحافظ في الوقت نفسه على قدرته على تسمية علاقات الهيمنة العسكرية والاقتصادية التي يمارسها النظام الدولي. بالنسبة إلى فلسطين، تتخذ هذه المسألة أهمية خاصة؛ فالاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لا يمكن اختزاله إلى امتداد بسيط للسياسة

الأمريكية، وإن كان الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الأمريكي عنصرًا حاسمًا في قدرته على الاستمرار. إنه مشروع استعماري له تاريخه ومؤسساته وأيديولوجيته وديناميات الاجتماعية، ويتفاعل مع النظام الإمبريالي الأوسع دون أن يذوب فيه تمامًا.

ومن هنا، فإن التفكير في فلسطين من موقع أممي يعني فهم كيف تتقاطع تجربتها مع تجارب شعوب أخرى تواجه الاستعمار والعنصرية والاستغلال والتهجير، مع الحفاظ على الفروق بين هذه التجارب. إن الثقافة والفكر قادرين على المساهمة في هذا العمل، لا لأنهما يمتلكان إجابات جاهزة، بل لأنهما يتيحان إنتاج مفاهيم وروايات وصور وتجارب تزعزع الأطر التي تجعل العنف طبيعيًا أو مقبولًا. غير أن قدرتهما تظل مرتبطة بالمؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي تحملها، ولهذا يعود سؤال الإنتاج والتوزيع إلى مركز النقاش مرة أخرى. ولذا كان هناك من ضمن الحضور في المؤتمر منصات وجماعات يهودية مناهضة للاستعمار، وحراكات في أميركا الشمالية وأوروبا لها نفس الموقف من الاستعمار والرأسمالية.

من التضامن إلى تنظيم القوة الثقافية

في برشلونة، تعرفت إلى مجموعة واعدة وجميلة من الشباب المغربي المشتبك مع سؤال التاريخ والكتابة والأرشفة والإنتاج الفني، بهدف محدد وهو "تحرير فلسطين"، ولأجله ومن هذا الهدف موقعًا لهم في هذا العالم، يتدارسون التاريخ والاجتماع والسياسة والفنون. قدموا لي بوستر للصفحة الأولى من جريدة "فلسطين" الصادرة في المغرب عام 1968، تعلوها عبارة: "يجب مقاومة "واقعية" اليأس. وفي إصدارهم الفني الذي اهدوني نسخة منه، قدموا قراءة جماعية حديثة لقصيدة جون جوردان "تعويذة الانتفاضة: القصيدة رقم 8 لـ ب.ب.ل"، باستخدام معالجة لكتابات غسان كنفاني وباسل الأعرج ويحيى السنوار، فكانت تجربتهم النشرية، إعادة موضعة لقصيدة "عبد الله الإرهابي" لمظفر النواب، مع أدبيات الزاباتيستا وأغاني ثوار وثائرات ظفار، في حضور لافت للشهيد المناضل الجزائري علي لابوانت فولد، مصحوبًا لنصوص رفعت العرعير، ومشاهد بصرية للمخرج المغربي بوغدير. (أعمل على انتاج مادة نقدية مطولة عن عمل واحد من أعمال "الصينية للأبحاث، الأرشفة، والممارسات النشرية – 2026، كشكل من أبسط أشكال رد الدين!)

إذا كان ثمة استنتاج خرجت به من مشاركتي في READ، فهو أن إمكانية بناء جبهة ثقافية أممية مناهضة للرأسمالية والاستعمار تستحق التعامل معها بوصفها مشروعًا انتاجيًا عمليًا، لا أمنية سياسية أو استعارة بلاغية. وتلك جبهة، لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها تنظيمًا مغلقًا أو جهازًا أيديولوجيًا يفرض وحدة فكرية دوغمائية على المشاركين فيه. إن قيمتها تكمن في قدرتها على جمع مؤسسات وكتّاب وناشرين وحركات اجتماعية مختلفة ومتنوعة حول أعمال مشتركة، مع الإبقاء على حق الاختلاف والنقد والاستقلال التحريري، والنظرة الإبداعية للذات والمستقبل. ويمكن أن تبدأ هذه الأعمال من أمور ملموسة: اتفاقات عادلة للترجمة والنشر، وصناديق تضامن مع المؤسسات المهددة، ومشروعات تحريرية عابرة للغات، وأرشيفات مشتركة، وبرامج تدريب، وشبكات توزيع لا تعتمد بالكامل على الوسطاء التجاريين الكبار، لكن هذه المبادرات تحتاج إلى معايير واضحة للمساءلة، حتى لا تتحول لغة التضامن نفسها إلى وسيلة جديدة لتركيز السلطة الرمزية والموارد.

كما أن الأممية الثقافية لا يمكن أن تكتفي بالعمل داخل الحقل الثقافي بمعناه الضيق. ينبغي أن تنفتح على النقابات والحركات الطلابية والمبادرات الحضرية والمؤسسات التعليمية والمجموعات التي تدافع عن حقوق العمل والسكن والفضاء العام، وهو ما قدمه المؤتمر عبر دعوات لممارسين وباحثين وفنانين حضريين. فالثقافة لا تصبح قوة اجتماعية بمجرد اتساع جمهورها، وإنما من خلال العلاقات التي تنشئها مع الصراعات المادية التي يعيشها جمهورها.

في هذا المعنى، لا أرى تناقضًا بين الدفاع عن استقلال الفن والأدب وبين المطالبة بأن يكون اليسار الثقافي أكثر اشتباكًا مع الواقع. فالاستقلال لا يعني الانعزال، كما أن الالتزام لا يعني إخضاع الفن والفكر والمعرفة لوظيفة دعائية. إن التحدي هو بناء شروط يستطيع فيها الإنتاج الثقافي والفكري أن يحتفظ بتعقيده وحريته في آن، وأن يشارك في الوقت نفسه في توسيع إمكانات التحرر الاجتماعي، حول العالم. وبالنسبة إلى "رمان"، فإن هذا الأفق لا يعني التخلي عن خصوصيتها الفلسطينية والعربية لصالح هوية أممية عامة. بل على العكس، يمكن أن تكون خصوصيتها التاريخية واللغوية والسياسية مصدرًا لمساهمة فكرية في تشكيل هذه الأممية. فالعلاقة بين المحلي والإقليمي والعالمي ليست علاقة انتقال من الهامش إلى المركز، وإنما علاقة يمكن من خلالها إعادة النظر في المركز نفسه، وفي الطرق التي ينتج بها المعرفة ويحدد قيمتها، ولعل هذا ما أسست له غزة في العالم كله في السنوات الثلاث الماضية.

ولذلك، لا أريد أن أنتهي من تجربة برشلونة إلى احتفاء بالمؤتمر، ولا إلى تشاؤم بشأن قدرة الثقافة على تغيير العالم. كلا الموقفين يعفياننا، بالضرورة، من العمل النقدي اللازم. ما تؤسس له "رمان" بالكتابة فعلًا فلسطينيًا في هذه اللحظة من التاريخ هي استعادة مقولة مهدي عامل والبناء عليها: "لم تهزم ما دمت مقاومًا"، فالمسافة بين الهزيمة والانتصار لا تُقطع بالخطاب وحده.

لقد تعلمت من العمل الثقافي الفلسطيني أن الاستمرار نفسه قد يكون شكلًا من أشكال الصراع، لكنه لا يكفي إذا تحول إلى غاية نهائية. علينا أن نسأل باستمرار: ماذا ننتج؟ ولمن؟ وبأي شروط؟ ومع من؟ وما العلاقات التي نعيد إنتاجها ونحن نحاول مقاومتها؟ هذه الأسئلة لا تخص "رمان" وحدها، ولا تخص المجتمعين في برشلونة. إنها تخص مستقبل الثقافة النقدية في عالم تتسع فيه الفجوة بين القدرة على إنتاج المعرفة والقدرة على التحكم في شروط تداولها، وبين الإمكانات التقنية الهائلة للاتصال واستمرار الحدود التي تقسم البشر وفق الجنسية والطبقة والعرق والموقع الجغرافي. ولعل ما نحتاجه اليوم ليس خطابًا يساريًا أكثر ارتفاعًا في نبرته، بل يسارًا ثقافيًا أكثر دقة في فهم العالم وأكثر جرأة في تنظيم موارده وعلاقاته. يسارًا لا يكتفي بفضح الاستعمار واليمين، بل يفكر في البنى التي تتيح استمراره؛ ولا يكتفي بنقد السوق، بل يبتكر وسائل للتعاون خارج بعض شروطه؛ ولا يتحدث عن المدينة بوصفها موضوعًا للكتابة، بل ينخرط في الدفاع عن حق الناس في إنتاج فضاءاتهم الاجتماعية والثقافية.

من برشلونة إلى فلسطين، ومن المجلة إلى المكتبة، ومن النص إلى الشارع، لا تبدو الأممية الثقافية بالنسبة إليّ وعدًا بمستقبل بعيد. إنها إمكانية حاضرة، غير مكتملة، تحتاج إلى أن تتحول من شبكة تعارف إلى علاقة تضامن، ومن علاقة تضامن إلى عمل مشترك، ومن عمل مشترك إلى قوة اجتماعية تستطيع أن تجعل الثقافة جزءًا من الصراع على عالم آخر، كلنا ننظر إليه، ونسعى!

الكاتب: عبدالله البياري